

جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

محاضرات مقياس

التسيير المالي

موجهة لطلبة سنة أولى ماستر مالية المؤسسة

إعداد: الدكتور طهراوي دومة علي

الدكتور طهراوي دومة علي
أستاذ محاضر

استاذ محاضر "أ"

السنة الجامعية 2022/2021

المحتوى

تمهيد..... 3

الفصل الاول :وظيفة الادارة المالية في المؤسسة الاقتصادية..... 4

اولا: مفهوم الادارة المالية 4

ثانيا: اهداف الادارة المالية..... 5

ثالثا: اهمية الادارة المالية..... 6

رابعا: مفهوم وادوات التسيير المالي..... 6

تمارين

الفصل الثاني: التحليل المالي l'analyse financière 09

اولا: تحليل الهيكل المالية (تحليل الميزانية المالية) ... 11

ثانيا: تحليل النشاط و النتائج (تحليل جدول حسابات النتائج)..... 35

ثالثا: تحليل السيولة و اليسر المالي (تحليل جدول تدفقات الخزينة)..... 44

رابعا: جدول التمويل Tableau de financement 58

تمارين

الفصل الثالث: ادوات التخطيط المالي..... 67

اولا: تحليل المردودية و اثر الرافعة المالية (تحليل الميزانية الاقتصادية)..... 67

ثانيا: رأس المال العامل المعياري Fonds de roulement normatif 74

ثالثا: مخطط التمويل plan de financement 77

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذة محاضر

تمهيد:

تعتبر الإدارة المالية الدعامية الأساسية في المؤسسات الاقتصادية في وقتنا الحالي ، فهي المجال الذي يتم فيه اتخاذ القرارات، و كذا السياسات المالية المتعلقة بكل ما يخص المؤسسة ،ويقوم على إدارتها المدير المالي، فهو يشارك في اتخاذ القرارات لأن له سلطات و مسؤوليات ، و يسعى دائما لتحقيق أهداف المؤسسة التي تمكن في زيادة القيمة السوقية لها و المحافظة على السيولة إضافة إلى تحقيق الأرباح. وفي هذه المطبوعة سوف نتطرق الى اهم ادوات التسيير المالي في ثلاث فصول رئيسية حيث سنبين المفاهيم الاساية حول وظيفة الادارة المالية للمؤسسة و اهم الادوات التي تستخدمها للتسيير المالي لها ، حيث تم تقسيم هذه المطبوعة الى ثلاث فصول او اقسام تضمن القسم الأول وظيفة الادارة المالية في المؤسسة الاقتصادية، و ذلك من خلال التطرق لمفهوم الادارة المالية اهدافها وكذا اهميتها في المحور الاول و الثاني، وأما المحور الثالث والآخر في هذا القسم فيشمل مفاهيم عامة حول ادوات التسيير المالي في المؤسسة .

أما القسم الثاني فتم تخصيصه إلى التحليل المالي كأداة من ادوات الادارة المالية والذي يشمل عملية تشخيص و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة ويشمل تحليل الهيكلية المالية أي تحليل الميزانية المالية، و كذا تحليل النشاط والنتائج أي تحليل جدول حسابات النتائج ثم تحليل السيولة واليسر المالي اي تحليل جدول تدفقات الخزينة، وختم هذا القسم بالتطرق لاحد ادوات التحليل الديناميكي للتوازن المالي للمؤسسة وهو جدول التمويل TF . ثم مدعما ذلك بالتطرق الى دراسة حالة كأمثلة وتمارين تطبيقية حول هذه الاداة.

و في القسم الثالث تناول الأستاذ أبرز ادوات التخطيط المالي، ومنها تحليل المردودية و اثر الرافعة المالية LF من خلال تحليل الميزانية الاقتصادية، رأس المال العامل المعياري BFRN، ثم مخطط التمويل PF كأدوات مهمة تستخدمها وظيفة الادارة المالية في عملية

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر

التخطيط المالي، ثم مدعماً ذلك بالتطرق إلى دراسة حالة كأتملة وتمارين تطبيقية حول هذه الأدوات.

الفصل الاول :وظيفة الادارة المالية في المؤسسة الاقتصادية

و في هذا الفصل سوف نتطرق إلى ماهية الإدارة المالية، أهدافها، أهميتها و أدواتها بالإضافة إلى أهم المسؤوليات المنطوية في نطاق الإدارة المالية.

اولاً: مفهوم الادارة المالية :

لقد عرف مجال الإدارة المالية تغيرات كبيرة ، والذي انحصر في بداية تطورها بالبحث عن مصادر الأموال اللازمة للمؤسسة ، حيث تطر مفهومها حديثاً فأعطت الإدارة المالية مجالا واسعا من خلال البحث عن التوظيف الأمثل للمصادر المالية ، التخطيط المالي و كذا الرقابة المالية في المؤسسة ، حيث اختلف الباحثون في مجال الإدارة المالية على وضع تعريف موحد للإدارة المالية، حيث ظهرت عدة تعاريف جميعها تستند إلى المدارس التي ينتمون إليها ، و يمكن تقسيم هذه المدارس إلى ثلاث مدارس و هي: القديمة، المجددة، و الحديثة.

1- **المدرسة القديمة:** حيث عرف Du Gall et Guthmam الإدارة المالية بأنها " الفعالية المتعلقة تخطيط و تجهيز الأموال و رقابتها و إدارتها في المنشأة " حيث فصل في التعريف بين الرقابة و الإدارة و كأنهما عنصران مستقلان.

2- **المدرسة المجددة:** عرفاها كل من Upton et Howard بأنها " الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد، و الرامية لتمكين المنشأة من تنفيذ أهدافها و مواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد لها. "

3- **المدرسة الحديثة:** اما Johnson و هو من المدرسة الحديثة فيرى أن الإدارة المالية تلعب دوراً مهماً في التخطيط المالي و إدارة الأصول و مواجهة المشاكل الاستثنائية ، لضمان استمرار المنشأة بالإضافة إلى تجهيز و سائل الدفع.

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر 1.

ومن خلال ما تطرقت إليه يمكن الإلمام بما جاءت به المدارس في تعريف شامل للإدارة المالية كما يلي:

" الإدارة المالية هي جميع أوجه النشاط الإداري أو الوظيفة الإدارية المتعلقة بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المشروع بكفاءة إنتاجية عالية، و الوفاء بالتزاماته المستحقة عليه في مواعيدها. "

ثانيا: اهداف الادارة المالية :

ان ما ترمي إليه الإدارة المالية من خلال القرارات المالية هو تحقيق هدفين رئيسيين و هذين الهدفين هما :

هدف تعظيم الربح : يعتبر هدف تعظيم الربح من الأهداف الأساسية للمؤسسة و يمكن أن نعتبر هذا الهدف محورا لأهداف الإدارة المالية و بالتالي لجملة قراراتها المتعلقة منها بقرارات الاستثمار أو بقرارات التمويل و غيرها من القرارات المالية.

و تنشأ أهمية هذا الهدف من كون الربح يمثل المبرر الأساسي لاستمرارية المؤسسة ، كما انه يمثل مؤشر مهم لقياس النشاط المؤسسة بالإضافة إلى انه يمثل مصدر مهم من مصادر التمويل الداخلية أو ما يسمى بالتمويل الذاتي ، و بالتالي فان تحقيق هذا الهدف و الدعوة لتعظيمه إنما يعبر عن فاعلية القرارات المالية .

هدف تعظيم قيمة السوقية للمؤسسة (تعظيم ثروة المساهمين): يتمثل هدف الإدارة المالية الحديثة في تعظيم قيمة المؤسسة أي تعظيم ثروة المساهمين، لذلك يعتبر هدف تعظيم قيمة المؤسسة الهدف الاستراتيجي للإدارة المالية و محور اهتمامها و مرشدا قياسيما لما ينبغي أن تكون عليه قراراتها المالية .

ثالثا: اهمية الادارة المالية:

تعتبر الإدارة المالية من بين الإدارات في المؤسسة الاقتصادية التي يقع على عاتقها مهمة استخدام الأموال بالشكل الذي ينسجم و تحقيق الأهداف من خلال سلامة القرارات المالية. و عليه فهي تؤثر على الإدارات الأخرى ضمن هذا الإطار كالإنتاج و التسويق بأسلوب أداء الوظيفة المالية و بكفاءة المديرين الماليين و درجة المعرفة المالية المتيسرة لديهم و قابليتهم في إستغلال هذه المعرفة عند أداء الوظيفة المالية، و بذلك يتضح الترابط

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر

بين مختلف الإدارات ضمن المشروع لتحقيق الأهداف المرجوة. بالإضافة إلى ضرورة وضع مؤشرات دقيقة لتقييم الخطط و الإنجاز، خاصة فيما يتعلق باستخدام الأمثل و العقلاني للأموال بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من المردود المالي للمشروع لتحقيق العائد الاجتماعي المحدد.

رابعاً: ادوات الادارة المالية:

تستخدم وظيفة الإدارة المالية مجموعة من الادوات ذو أهمية كبيرة سوف نتطرق إليها بالتفصيل كما يلي:

1- التحليل المالي: تدخل عملية التحليل المالي كوظيفة رئيسية للإدارة المالية في منهج اتخاذ القرارات ، حيث يوفر التحليل الحدود المشتركة بين قرارات الاستثمار و التمويل ، فالتحليل هو عملية ضبط و تنظيم الأداء الحالي للمؤسسة، و بواسطته تستطيع الإدارة المالية أن تكشف و تقوم المشاكل المالية الرئيسية داخل المؤسسة ، لقد عرف التحليل المالي بأنه ذلك الجزء من التحليل الاقتصادي الذي يختص بطرق اختبار القوائم المالية و الكشوفات المتعلقة بها و التي تقود إلى قياس و تقييم النشاط المالي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة، و بالتالي استخدام المعلومات الناتجة عن التحليل لأغراض التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات.

2- التخطيط المالي: و يمثل الوظيفة الأساسية للإدارة المالية إذ يشغل اختيار المدير للسبل التي يسترشد في التنسيق المجهود الجماعي بالبدائل المتاحة ،و تعود أهمية التخطيط المالي إلى الصفة الخاصة التي تتميز بها قرارات الإدارة المالية، فهي تعالج مشاكل و موضوعات مالية مستقبلية، و يتحتم على الإدارة المالية للمؤسسة أن تتعرف مسبقاً على حجم الأموال المطلوبة، لتمويل عمليات الشراء و التخزين، و سداد الالتزامات التي تستحق خلال الفترة المقبلة، أو تمويل عمليات البيع الآجل، عمليات التوسع...إلخ. و قد أدى توسع المشروع و تعقيد أعماله إلى تزايد الحاجة إلى التخطيط المالي. ويمكن تحديد مراحل التخطيط المالي كما يلي:

أ- التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة.

ب- تحديد حجم الأموال المطلوبة.

ج- تحديد شكل التمويل المرغوب فيه.

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر

د- وضع برنامج زمني للاحتياجات المالية.

و- وضع تطوير للخطة المالية.

هـ- تنفيذ الخطة و الرقابة عليها و تقييمها.

3- الرقابة المالية: يقصد بالرقابة المالية تقييم القرارات التي اتخذت بشأن التخطيط بعد تحديد المعايير التي يمكن استخدامها لمقارنة ما أنجز فعلا، بما هو مخطط له، أي اكتشاف الانحراف و تصحيحه، و متابعة هذا التصحيح أي أن الرقابة لكي تكون فعالة، يجب أن تتوفر لديها العناصر التالية:

أ- وجود خطة.

ب- وجود معايير للحكم بواسطتها على الإنجاز.

ت- المقارنة بين الخطة و الإنجاز.

ث- اكتشاف الانحراف و تحديد اتجاهه سالب أو موجب.

ج- اكتشاف السبب الحقيقي للانحراف.

ح- اقتراح الإجراء اللازم لتصحيح الانحراف.

خ- متابعة تنفيذ الإجراء اللازم للتصحيح لتقرير مدى فعاليته.

• القرارات المالية :

فقد تم تقسيم القرارات المالية و التي تعتبر محور منهج الإدارة المالية في الفكر المعاصر إلى اربع قرارات اساسية هي:

قرار التمويل ، قرار الاستثمار ، قرار توزيع الأرباح وقرارات خاصة بتوازن المالي للمؤسسة من خلال التحليل والتشخيص المالي للمؤسسة .

و سوف نستعرض معنى و حدود هذه القرارات التي تعتمد الإدارة المالية الحديثة على النحو التالي :

1-قرار الاستثمار: و يعتبر من أهم قرارات الإدارة المالية و الغالب في هذه القرارات أن الإدارة المالية تسعى لاستخدام أموالها الاستثمارية أما في خلق أصول مالية جديدة مثل الاستثمارات في الأوراق المالية ، أو في خلق استثمارات عينية مثل آلات و معدات ...الخ

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر

حيث أن قبول أي قرار استثماري إنما يستلزم ضرورة وجود معيار معين للحكم على عوائد القرار الاستثماري في المستقبل ، و يكون هذا المعيار حادا فاصلا يقرر على أساسه قبول أو رفض الفرص الاستثمارية المقترحة و عادة ما يكون هذا المعيار قريبا أو مساويا لتكلفة التمويل لهذه الاستثمارات و بذلك تكون عملية حساب تكلفة التمويل من العناصر المهمة في قرارات الاستثمار بالإضافة إلى أهميتها في قرارات التمويل .

2- قرار التمويل : تتمثل المجموعة الثانية من القرارات المالية بقرارات التمويل ، و تدور هذه القرارات حول كيفية الحصول على الأموال لتمويل الاستثمارات ، و من الضروري هنا التأكيد على أن اشد الاهتمامات المدير المالي قبل اتخاذ القرار التمويلي هو التأكد من الأموال المطلوبة يمكن توفيرها .

- في الوقت المناسب .

- خلال فترات زمنية مناسبة .

- بأقل تكلفة ممكنة .

- و استثمارها في المجالات الأكثر فائدة .

و لابد من التأكيد أن جوهر قرارات التمويل تدور حول تحديد المزيج الأمثل من مصادر التمويل الاستثمارات (هيكل التمويل) أي تحديد تشكيلة التمويل من مصادر التمويل المتاحة (مقترضة و مملوكة) فاختيار حصص من مصادر التمويل المقترضة و مصادر التمويل المملوكة لتمويل استثمارات تشكل محور القرار المالي و ملخص حديثنا أن قرارات التمويل تهتم بالمصادر التمويلية المناسبة و مبالغها و كيفية الحصول عليها .

3- قرار توزيع الأرباح: تنحصر المجموعة الثالثة من القرارات المالية بالقرارات المتعلقة بتوزيع

الأرباح و تتضمن هذه المجموعة كافة القرارات التي تهتم بتحديد النسب المئوية للأرباح النقدية التي توزع على حملة الأسهم العادية و الممتازة ، و زمن توزيع هذه الأرباح و هذا يعني و من خلال تحديد نسبة توزيع تقدير العوائد التي يجب الاحتفاظ بها داخل المنشأة بشكل مقسوم الأرباح (احتياطي الأرباح) و الذي يعتبر مصدر مهم من مصادر التمويل الذاتي ، و من المؤكد أن هذه القرارات من القرارات المالية المهمة للإدارة المالية نظرا للربحيات المتعارضة فيما بين المستثمرين الذين يرغبون بزيادة مكاسبهم النقدية السريعة من

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر

خلال توزيع نسبة اكبر من الأرباح ، و بين رغبة الإدارة بزيادة الجزء المحتجز و بكميات اكبر من الأرباح الموزعة لأغراض عملية التوسع الاستثماري داخل المنشأة .

4-قرارات التوازن المالي : تتمحور هذه المجموعة من القرارات حول التسيير عناصر الاصول المتداولة و التي تشكل جزء مهما من نشاط الاستغلال في المؤسسة ، بل أن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية تنحصر في تحديد حجم الاصول المتداولة و مكوناتها الرئيسية مثل النقديات و الحقوق و المخزونات، لارتباط هذا الجزء بقدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي و في تحديد و ضمان السيولة المطلوبة .

الشكل رقم 01 : ملخص الإطار العام لوظيفة الإدارة المالية في المؤسسة

أهداف الإدارة المالية

* تعظيم قيمة المؤسسة

* تعظيم الربح

وظائف المدير المالي

* البحث عن مصادر التمويل باقل تكلفة

* الاستخدام الامثل للموارد بأعلى كفاءة

الأدوات الأساسية للإدارة المالية

* التحليل المالي

* التخطيط المالي

* الرقابة المالية

القرارات المالية

* قرار الاستثمار

* قرار التمويل

* قرار توزيع الارباح

* قرارات التوازن المالي

المصدر: من اعداد الكاتب

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر

الفصل الثاني: التحليل المالي l'analyse financière

يعتبر التحليل المالي إحدى الأدوات الرئيسية للتسيير المالي وهو ضروري لعملية التخطيط المالي و كذا الرقابة المالية. ونظرا للأهمية التي يكتسبها التحليل المالي في الإدارة المالية خصصنا له هذا الفصل الذي سنتناول فيه مفاهيم و ادوات التحليل المالي.

• مفاهيم حول التحليل المالي:

1-تعرف التحليل المالي: هو عبارة عن عملية فنية تهدف إلى فحص القوائم المالية و البيانات المنشورة عن المؤسسة خلال فترة زمنية ماضية بهدف استنتاج المعلومات عن مدى تقدم المؤسسة خلال تلك الفترة و التنبؤ بنتائج أعمالها عن فترات مستقبلية.

2-أهمية التحليل المالي: نوجزها في النقاط التالية:

- يوفر التحليل المالي المؤشرات المختلفة التي تساعد في رسم الأهداف المالية و الاقتصادية و الاجتماعية على مستوى المؤسسة.
- معرفة الوضع المالي، أي تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.
- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها، و ذلك باتخاذ القرارات اللازمة.
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة.
- يعتبر التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق.
- تحديد ملاءة المؤسسة أي قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بديونها.

3-أهداف التحليل المالي: تختلف الأهداف باختلاف الأطراف التي تستعمله .

فهناك الطرف الخارجي والمتمثل في المؤسسات المصرفية والمستثمرين (كالمساهمين) أو مصلحة الضرائب فيكون هدف التحليل المالي هو:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم الوضعية المالية، ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل النتائج قروض.
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات في نفس القطاع.

أما الطرف الداخلي الذي يعتبر الأساسي و ضروري لاتخاذ القرارات المالية كالاستثمار والتمويل، و هذا من طرف المسير المالي للمؤسسة فالتحليل يهدف إلى:

الدكتور طيراي و دة علي
استاذ محاضر 1.

- الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية و التموينية و التوزيعية للفترة تحت التحليل.

- التحقق من المركز المالي للمؤسسة. الأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية.

- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة.

4-الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

أ- الأطراف الداخلية: و المتمثلة في:

- إدارة المؤسسة: تعتبر المؤسسة التحليل وسيلة لعرض نتائج المؤسسة و كأداة لتخطيط المالي.

- المستخدمين: يمكن أن يستعمل التحليل المالي من طرف نقابة العمال كدليل موضوعي لمطابقة الإدارة برفع الأجور.

ب- الأطراف الخارجية:

- المساهمون: ينصب اهتمامهم من عملية التحليل على التأكد من كفاءة إدارة المؤسسة، بالتالي إمكانياتها في تحقيق الأرباح أو العوائد المتحصل عليها مقابل المبلغ المستثمر.

- الزبائن: يهتم العملاء على مدى قدرة المؤسسة على توريد مستلزمات الإنتاج لهم. بشكل مستمر وقدرتها على منح الائتمان و مقدار الخصم النقدي.

- البنوك: تهتم البنوك بالتحليل المالي لغرض التأكد من سلامة المركز المالي للمؤسسة المقترضة، و بالتالي إمكانية قيامها بتسديد مبلغ القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق.

- الدولة: تحتاج الدولة إلى التحليل المالي وذلك لغرض تحديد الضرائب المستحقة، الرقابة على الأسعار و على الأرباح.

اولا: تحليل الهيكلية المالية (تحليل الميزانية المالية):

يتم التعبير عن الهيكلية المالية للمؤسسة من خلال الميزانية لهذا يتم تحليل الهيكلية المالية عن طريق تحليل الميزانية المالية.

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر

1- شكل الميزانية المالية و المحاسبية وفق نظام المالي المحاسبي SCF: يمكننا ان نعرف الميزانية المالية بأنها صورة تراكمية للذمة المالية للمؤسسة عند تاريخ محدد، اي هي قائمة مالية تلخص ما للمؤسسة من ممتلكات وحقوق و ما عليها من ديون والتزامات.

1-1- جانب الاصول: وهو مرتب حسب درجة السيولة اي من الاقل سيولة الى الاكثر سيولة ونوضحه في الجدول التالي حسب نظام المالي المحاسبي SCF:

الجدول رقم 01 : الاصول المالية في الميزانية

الأصل المالي	N إجمالي	N رصيد الاهتلاك	N صافي	N-1 صافي
<u>أصول مالية غير جارية</u> فارق بين الاقتناء				
تشبيكات غير مادية العلامة التجارية براءة الاختراع				
تشبيكات مادية أراضي مباني				
تشبيكات مادية أخرى معدات النقل تشبيكات ممنوح امتيازها تشبيكات يجري إنجازها				
تشبيكات مالية سندات مساهمات أخرى				
<u>أصول مالية جارية</u> مخزونات الزبائن المدينون الآخرون ديون دائنة أخرى البنك الصندوق				
المجموع العام للأصول المالية				

المصدر: من اعداد الكاتب ، شكل الميزانية و فق نظام المالي المحاسبي SCF ، بتصرف.

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذة محاضر

1-2- جانب الخصوم: وهو مرتب حسب درجة الاستحقاق اي من الاكبر مدة للاستحقاق الى الاقل مدة ونوضحه في الجدول التالي حسب نظام المالي المحاسبي SCF :

الجدول رقم 02 : الخصوم المالية في الميزانية

N-1	N	الخصوم المالية
		<u>رؤوس الأموال الخاصة</u> رأس مال تم إصداره احتياطات مجمدة فوارق التقييم نتيجة صافية حصة المؤسسة
		<u>الخصوم المالية غير الجارية</u> قروض وديون مدينة مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون مدينة أخرى غير جارية <u>الخصوم المالية الجارية</u> موردون ضرائب ديون مدينة أخرى خزينة سلبية
		المجموع العام للخصوم المالية

المصدر: من اعداد الكاتب ، شكل الميزانية و فق نظام المالي المحاسبي SCF ، بتصرف.

2- اعداد الميزانية المالية المختصرة : يتم اعدادها لسنة او عدة سنوات ماضية متتالية حسب الحاجة، حيث ان كل عناصر الميزانية تؤخذ بقيمها الحقيقية فهي مقيمة حسب القيم السوقية وفق النظام المحاسبي المالي ، و نبين شكل الميزانية المالية المختصرة كما يلي:

الجدول رقم 03 : الميزانية المالية المختصرة في 20../12/31

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
.....	1- الموارد الدائمة 1-1- الاموال الخاصة 2-1- ديون طويلة الأجل		1- الاستخدامات الثابتة

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر

.....	2- ديون قصيرة الأجل 2-1- ديون قصيرة الأجل للنشاط العادي و غير العادي 2-2- خصوم الخزينة		2- الاستخدامات المتداولة 2-1- الاستخدامات المتداولة للنشاط العادي و غير العادي 2-2- النقديّات
.....	المجموع		المجموع

المصدر: من اعداد الكاتب

و فيما يلي نشرح كيفية تشكيل الميزانية المالية المختصرة:

أ- **جانب الاستخدامات:** و يشمل جزئين الجزء العلوي الاستخدامات الثابتة و الجزء السفلي و هو الاستخدامات المتداولة.

1- **الاستخدامات الثابتة:** و هي الأصول المالية غير الجارية، اي هي كل الاستخدامات المادية و المالية و المعنوية التي تستخدمها المؤسسة و لا يمكن تحويلها بسهولة الى سيولة و تشمل:
فارق بين الاقتناء

+ التثبيتات غير المادية مثل: العلامة التجارية وبراءة الاختراع

+ التثبيتات المادية مثل: أراضي ومباني

+ التثبيتات المالية مثل: السندات والمساهمات الأخرى

2- **الاستخدامات المتداولة:** وهي الأصول المالية الجارية، اي هي كل الاستخدامات

الخاصة بالنشاط العادي و غير العادي التي تستخدمها المؤسسة في دورة الاستغلال و يمكن تحويلها بسهولة إلى سيولة و تشمل:

2-1- **الاستخدامات المتداولة للنشاط العادي و غير العادي:** و تشمل
المخزونات

+ الزبائن

+ المدينون الآخرون

+ ديون دائنة أخرى

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر

2-2- النقديات:

البنك

+ الصندوق

ب- **جانب الموارد:** و يشمل جزئين الجزء العلوي الموارد الدائمة و الجزء السفلي وهو ديون قصيرة الأجل .

1- **الموارد الدائمة:** و تتمثل في كل الموارد المالية الخاصة بالمؤسسة كراس المال و كذا الديون التي تستحق لفترة اكثر من سنة تسمى الديون الطويلة الاجل و هي الخصوم المالية غير الجارية.

1-1- الاموال الخاصة: و تشمل:

رأس مال تم إصداره

+ احتياطات مجمدة

+ فوارق التقييم

+ نتيجة صافية حصة المؤسسة

1-2- ديون طويلة الأجل : و هي الخصوم المالية غير الجارية ، و تشمل:

قروض وديون مدينة مالية

+ ضرائب مؤجلة و مرصود لها

+ ديون مدينة أخرى غير جارية

2- ديون قصيرة الأجل: و تتمثل في كل كذا الديون المالية و التجارية التي تستحق لفترة

اقل من سنة تسمى الديون القصيرة الاجل و هي الخصوم المالية الجارية.

1-2- ديون قصيرة الاجل للنشاط العادي و غير العادي: و تشمل كل الديون الخاصة

بدورة الاستغلال ما عدى الخزينة السلبية.

موردون

+ ضرائب

+ ديون مدينة أخرى

2-2- خصوم الخزينة: و هي الديون المستحقة فورا مثل التسبيقات البنكية و تشمل:

الخزينة السلبية

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر

بعد تصنيف عناصر الميزانية المالية المختصرة يتم حساب المجاميع لكل جزء منها حيث ان مجموع الاستخدامات يساوي مجموع الموارد، فليس هناك فارق تقييم مالي لأن القيم المعتمدة هي قيم حقيقية.

و بعد تشكيل الميزانية المالية المختصرة نقوم بعملية التحليل المالي لقياس درجة التوازن المالي من خلال دراسة ملاءة المؤسسة.

3- الملاءة و التوازن المالي:

3-1- مفهوم الملاءة : نقول عن المؤسسة انها متوازن ماليا اذا اتصفت بصفة الملاءة اي لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية القصيرة الاجل، و لكي تكون قادرة على ذلك يجب ان يكون لها قدرة على تحويل عناصر الاصول الى سيولة. حيث يتحقق التوازن المالي للمؤسسة بتحقيق شروط معينة تسمى شروط التوازن المالي.

3-2- شروط التوازن المالي:

- يجب تمويل كل استخدام بمورد مالي له نفس القيمة و المدة ، و يعتبر هذا الشرط الحد الأدنى للتوازن المالي. و يمكن ترجمته في الشكل التالي :

الاستخدامات الثابتة	الموارد الدائمة
الاستخدامات المتداولة للنشاط العادي و غير العادي	الديون القصيرة الاجل للنشاط العادي و غير العادي
نقديات	خصوم الخزينة

- يجب ان تكون الموارد الدائمة كافية لتغطية الاستخدامات الثابتة و تحقيق فائض لتمويل الاحتياجات الدورية للاستغلال. و يمكن ترجمته في الشكل التالي :

الاستخدامات الثابتة	الموارد الدائمة
الاستخدامات المتداولة	راس المال العامل
	الديون القصيرة الاجل

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذة محاضرة 1.

- يجب ان يكون الفائض من الموارد الدائمة كافي لتغطية الاحتياجات الدورية للاستغلال أي: احتياج رأس المال العامل يساوي رأس المال العامل والخزينة معدومة. و يمكن ترجمة هذا الشرط في الشكل التالي :

الاستخدامات الثابتة	الموارد الدائمة
احتياج رأس المال العامل	رأس المال العامل
الاستخدامات المتداولة للنشاط العادي و غير العادي	الديون القصيرة الاجل للنشاط العادي و غير العادي
نقديات	خصوم الخزينة

- في حالة تغطية رأس المال العامل لاحتياج رأس المال العامل فان الخزينة تكون موجبة بالقدر الذي يسمح للمؤسسة من تسديد التزاماتها القصيرة الاجل.
 - يجب المحافظة الشروط السابقة عبر الزمن.
- و يتم تحليل التوازن المالي و التحقق من شروطه من خلال استخدام:

- مؤشرات التوازن المالي.
 - نسب التوازن المالي.
- حيث ان استخدام المؤشرات لا يغني عن استخدام النسب و العكس صحيح.

4- تحليل التوازن المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي:

هناك ثلاث مؤشرات للتوازن المالي نبينها كما يلي:

- 4-1- رأس المال العامل FR:** عرفه P. Conso بان رأس المال العامل يعبر عن جزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة و الذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة.

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر

اي يقصد راس المال العامل تلك الموارد الدائمة التي يجب استعمالها لتمويل الاحتياجات الدورية للاستغلال، و يقصد بالاحتياجات الدورية للاستغلال تلك الاحتياجات من الموارد لتمويل عناصر الاستغلال و التي تعتبر دائمة بصفة دوريتها.
و يتم حساب راس المال العامل كما يلي:

$$FR = \text{الموارد الدائمة} - \text{الاستخدامات الثابتة}$$

اذن يعتبر FR مورد مالي دائم لأنه يعبر عن الجزء المتبقي من الموارد الدائمة بعد تغطية الاستخدامات الثابتة.

4-2- احتياج راس المال العامل BFR: يقصد باحتياج راس المال العامل تلك الاحتياجات المالية من الموارد الدائمة لتمويل احتياجات دورة الاستغلال و التي لم يتم تمويلها عن طريق الديون القصيرة الاجل

حيث نعبر عن احتياجات دورة الاستغلال كما يلي:

* * * * *

شراء المواد تسديد المشتريات تخزينها الانتاج تخزينه بيع المنتجات تحصيل المبيعات

ان مدة و قيمة احتياج راس المال العامل ترتبط بمدة و قيمة هذه العناصر و التي تتصف بصفة الاستمرار و الديمومة لذلك يجب تمويلها عن طريق مورد مالي دائم هو راس المال العامل . و يتم حساب راس المال العامل كما يلي:

$$BFR = \text{الاستخدامات المتداولة للنشاط العادي وغير العادي} - \text{الديون القصيرة الاجل}$$

للنشاط العادي و غير العادي

4-3- الخزينة T: يعبر مؤشر الخزينة عن العلاقة بين راس المال العامل و احتياج راس المال العامل ، اي هو مؤشر يبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الاجل جدا.

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر

حيث عرفها مجلس خبراء المحاسبة و المحاسبين المعتمدين (O.E.C.C.A.) بفرنسا الخزينة على أنها الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية و الديون ذات الاستحقاقية الحالية.

و يتم حساب الخزينة كما يلي:

$$BFR - FR = T$$

او $T = \text{النقديات} - \text{خصوم الخزينة}$

و يمكن أن تأخذ ثلاث حالات هي:

- خزينة سالبة و هذا يدل على أن احتياج رأس المال العامل يفوق رأس المال العامل و هذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة، و يفرض عليها هذا الاختلال الاقتراض و الذي قد يكون مكلفا جدا أو الرفع من قيمة رأس المال العامل و ذلك بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة. و في بعض الأحيان يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس.
- خزينة موجبة تعني أن رأس المال العامل يفوق احتياج رأس المال العامل و هذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، و لكن كلما كان الفرق كبيرا دل ذلك على توفر المؤسسة على سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مردودية المؤسسة إن لم تستغل في استثمارات جديدة.
- خزينة معدومة و تعني أن رأس مال عامل و احتياج رأس مال عامل متساويين، و هذا يدل على توازن مالي مثالي لأن المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل و في نفس الوقت لا تتوفر على أموال سائلة ستجمد إن وجدت.

5- تحليل التوازن المالي عن طريق نسب التوازن المالي:

يتم استخدام النسب المالية لقراءة هيكل اي تركيبة الميزانية المالية في جانب الاصول و الخصوم و كذا قياس مدى توافق عناصر الاصول مع الخصوم من حيث القيمة و المدة من خلال نسب التمويل و السيولة .

وللنسب المالية عدة أدوار نذكر منها:

- تحديد وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي لنفس السنة .
- تساهم في متابعة تطوير التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات .

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر

- تستعمل للمقارنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع النتائج السنوات الماضية أو السنوات القادمة و نتائجها المقدمة .

و هناك 3 مجموعات رئيسية من النسب المالية و هي:

أ- **نسب الهيكلية**: تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الاستخدامات و الموارد و حسابها يعد تعبيراً عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية و تتمثل في:

نسب هيكلية الأصول: يعبر عن هذه النسبة على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية:

$$\text{نسب هيكل الاستخدامات الثابتة} = \frac{\text{إجمالي الاستخدامات الثابتة}}{\text{مجموع الاستخدامات}} \times 100$$

$$\text{نسبة الاستخدامات المتداولة} = \frac{\text{إجمالي الاستخدامات المتداولة}}{\text{مجموع الاستخدامات}} \times 100$$

$$\text{نسبة إ م ع غ ع} = \frac{\text{إجمالي إ م ع غ ع}}{\text{مجموع الاستخدامات}} \times 100$$

نسب هيكلية الموارد: تستخرج من خلال النسب التالية:

$$\text{نسبة هيكلية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الموارد}} \times 100$$

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر

$$* \text{نسبة هيكله د.ط.أ.} = \frac{\text{د.ط.أ.}}{100 \times \text{مجموع الموارد}}$$

$$* \text{نسبة هيكله د.ق.أ.} = \frac{\text{د.ق.أ.}}{100 \times \text{مجموع الموارد}}$$

ب- **نسب السيولة:** هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة بمعنى فإن هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها .

و لقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية التالية :

نسبة سيولة الأصول : بمقارنة الأصول المتداولة نبين مدى سيولة أصول المؤسسة و تحسب بالعلاقة التالية :

$$A = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الاستخدامات}}$$

* إذا كانت $A < 0.5$ يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة و تبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة و تحقيقها للأرباح (المؤسسة تجارية) .

* إذا كانت $A > 0.5$ يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية و يعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حدوثها و بالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة (مؤسسة صناعية) .

نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير و تحسب بالعلاقة التالية:

$$B = \frac{\text{الاستخدامات المتداولة}}{\text{د.ق.أ.}}$$

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر

* إذا كانت $B < 1$ معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع .

* إذا كانت $B > 1$ المؤسسة في وضعية حرجة علما أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو ننقص من الديون القصيرة الأجل .

نسبة السيولة المختصرة: توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتا تحسب كما يلي :

$$0.5 > \frac{\text{إ م ع غ ع}}{\text{د.ق.أ}} > 0.3$$

تبين لنا مدى إمكانية تغطية الأصول المتداولة.

نسبة السيولة الآنية: تعبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكثر من نسبة السيولة المختصرة ، و يمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون القصير الأجل و تحسب كما يلي :

$$0.33 > \frac{\text{النقديات}}{\text{د.ق.أ}} > 0.25$$

و تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية د.ق.أ بالسيولة التي تتوفر لديها .

ج- نسب التمويل : تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة و الأجنبية في تمويلها العام ، ومن أهم هذه الأسباب :

نسبة التمويل الدائم :

$$K =$$

الاستخدامات الثابتة

* إذا كانت $K=1$ هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم و حتى تعمل المؤسسة بارتياح لابد أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ، و هي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة .

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر

الأموال الخاصة

نسبة التمويل الخاص : $J =$

الاستخدامات الثابتة

* $J = 1$ هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم ، أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة ، أما د.ط.أ إن وجدت فإنها تغطي الأصول المتداولة .

* $J < 1$ المؤسسة تمويل قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة و هي الحالة المثلى .

و تعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة .
نسبة المديونية : تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة ، و تبين العلاقة بين رأس المال العالم الخاص و الديون من جهة أخرى ، و يمكن معرفة درجة الخطر المالي ، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير ، وتحسب كما يلي :

مجموع الديون

$L =$

مجموع الموارد

* تعبر عن مدى ضمان الديون للغير و يتحسن أن تقل عن 0.5 .

نسبة الاستقلالية المالية : إن مبلغ الديون المالية (ماعدا التسبيقات البنكية) عليه أن لا يتجاوز مبلغ الأموال الخاصة . وتحسب بالعلاقة التالية :

الأموال الخاصة

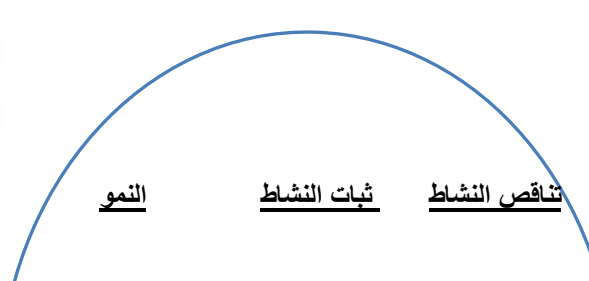
$M =$ > 1

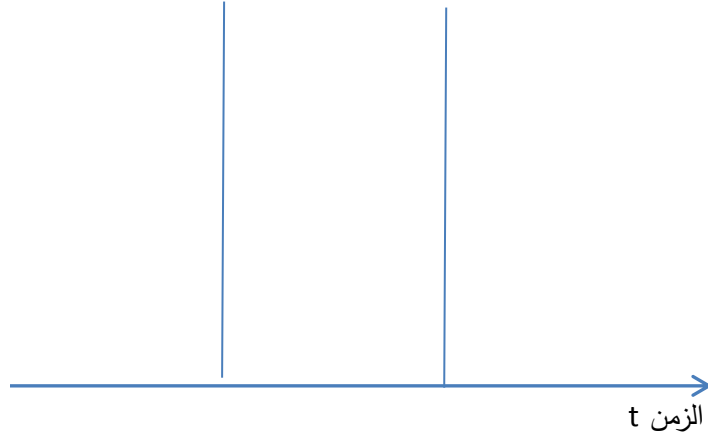
مجموع الديون

-6 تحليل التوازن المالي عبر الزمن : ان تحليل التوازن المالي للمؤسسة عبر الزمن يتم من خلال المراحل التي تمر بها المؤسسة عبر الزمن و التي نعبر عليها في الشكل التالي:
الشكل رقم 02 : مراحل نشاط المؤسسة

رقم الاعمال CA

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر 1.



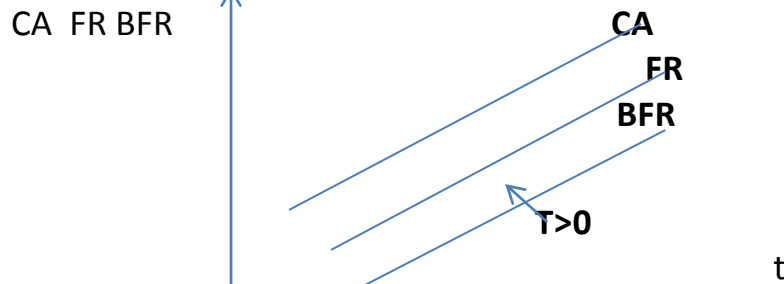


المصدر: من اعداد الكاتب

نلاحظ ان المؤسسة تمر بثلاث مراحل و المؤشر الذي يعبر عن هذه المراحل هو رقم الاعمال او ما يسمى دورة حياة المنتج فنشاط المؤسسة مرتبط برقم الاعمال و بالتالي فان هناك علاقة طردية بين رقم الاعمال و احتياج رأس المال العامل الذي يعبر عن هذا النشاط. حيث يتم تحليل التوازن المالي للمؤسسة عبر الزمن حسب المرحلة التي تمر بها، و الذي تختلف شروطه من مرحلة الى اخرى.

6-1- مرحلة النمو: يقصد بالنمو تزايد النشاط اي تزايد رقم الاعمال و بالتالي تزايد احتياجات دورة الاستغلال من شراء للمواد و انتاج و غيرها اي تزايد احتياج رأس المال العامل. و للمحافظة على التوازن المالي في مرحلة النمو يجب ان تكون الزيادة في احتياج رأس المال العامل مساوية او اقل من الزيادة في رأس المال العامل أي: $\Delta BFR \leq \Delta FR$. و نوضحها في الشكل التالي:

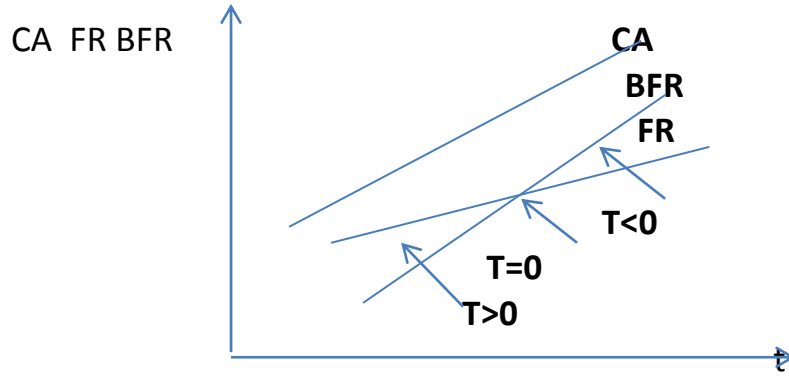
الشكل رقم 03: وضعية التوازن المالي في مرحلة النمو



في هذه الحالة يتحقق التوازن المالي عند تحقق الشرط التالي $\Delta FR = \Delta BFR$

الشكل رقم 04: وضعية عدم التوازن المالي في مرحلة النمو

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذة محاضرة 1.

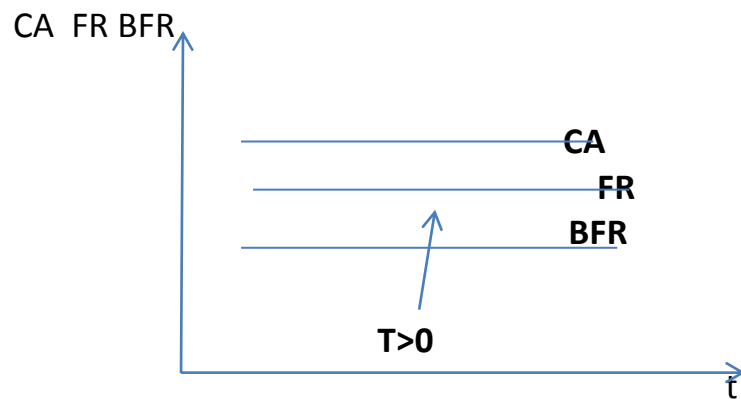


تسمى هذه الحالة باثر المقص فهي تعبر عن انتقال من وضعية التوازن المالي الى انعدام التوازن المالي

2-6- مرحلة ثبات النشاط: عند ثبات النشاط لا يتغير رقم الاعمال و بالتالي يستقر

احتياج راس المال العامل بثبات النشاط ، حيث نبين وضعيات التوازن المالي في هذه الحالة كما يلي:

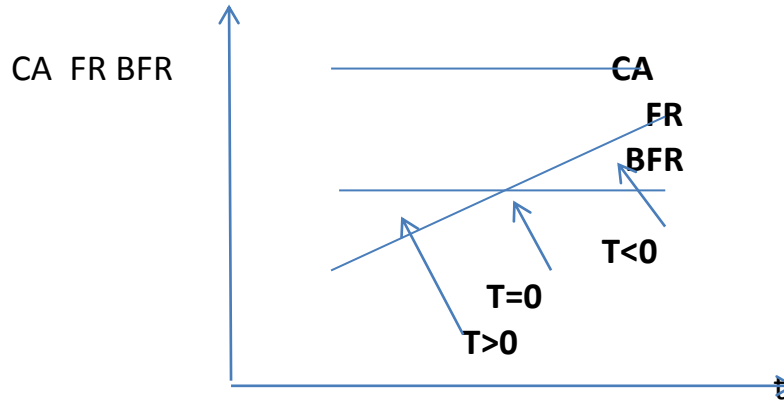
الشكل رقم 05 : وضعية التوازن المالي في مرحلة ثبات النشاط



الدكتور طه راوي و دة علي
استاذة محاضر

في هذه الحالة يتحقق التوازن المالي عند تحقق الشرط التالي $\Delta FR = \Delta BFR$

الشكل رقم 06: وضعية عدم التوازن المالي في مرحلة ثبات النشاط



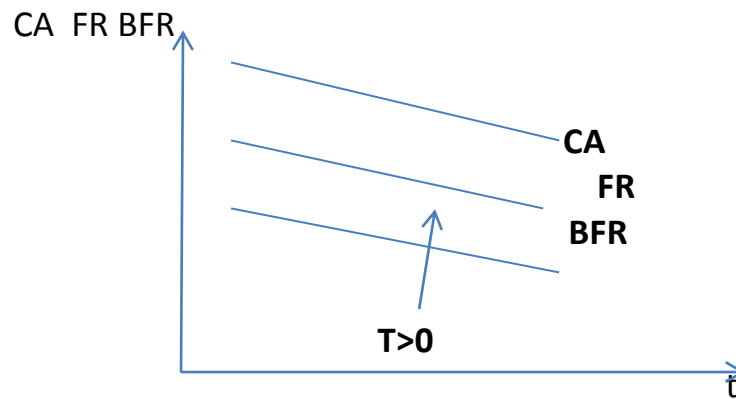
تسمى هذه الحالة باثر المقص فهي تعبر عن انتقال من وضعية التوازن المالي الى انعدام التوازن المالي

6-3- مرحلة تناقص النشاط: عند تناقص النشاط ينخفض رقم الاعمال و بالتالي

ينخفض احتياج راس المال العامل بانخفاض النشاط ، حيث نبين وضعيات

التوازن المالي في هذه الحالة كما يلي:

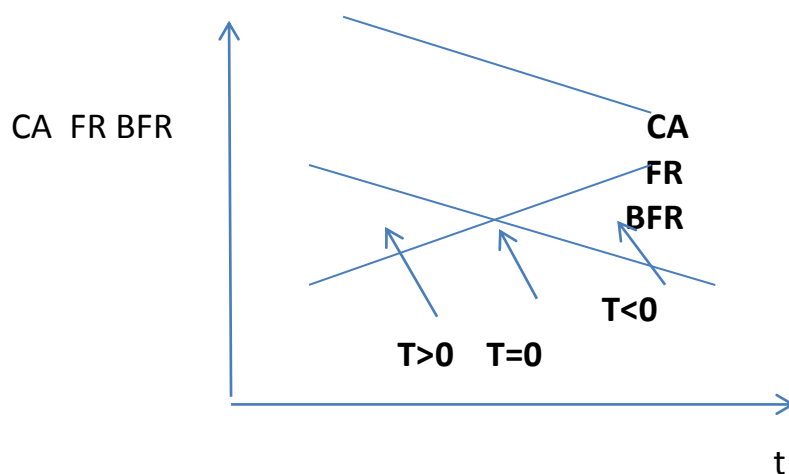
الشكل رقم 07 : وضعية التوازن المالي في مرحلة تناقص النشاط



الدكتور طه راوي و دة علي
استاذة محاضر

في هذه الحالة يتحقق التوازن المالي عند تحقق الشرط التالي $(\Delta FR = \Delta BFR) \leq 0$

الشكل رقم 08 : وضعية عدم التوازن المالي في مرحلة تناقص النشاط



تسمى هذه الحالة باثر المقص فهي تعبر عن انتقال من وضعية التوازن المالي الى انعدام التوازن المالي

الدكتور طه راوي و دة علي
استاذ محاضر

البرفطور طبر (اوي) و دمة علي
استاذة محاضر ١.